



«الأخبار» أول صحيفة خليجية تغطي الربيع الليبي

ليبيا بعد القذافي



أطفال ليبيا نازحون في مخيم إيواء قطري على الحدود التونسية - الليبية يرفعون العلم القطري عرفانا بما قدمته قطر للثورة والشعب الليبي

ثورة الدم والسلاح

طرابلس - عدنان خليفة الراشد

لم يعد ثمة شك في أن ثورة الشعب الليبي اتت مغايرة تماماً للثورات العربية التي اندلعت في تونس وتبعته مصر ولا يوجد من يعرف أين سينتهي «ربيع الثورات العربية» كما أطلق عليها لياقة.

ولأن هذه الثورة مختلفة عن غيرها كانت لـ «الأخبار» أيضاً تغطيتها المختلفة، إذ سارعت في مايو الماضي إلى زيارة ميدانية إلى بنغازي، ولم يكن الغرب الليبي بيد الثوار حينما كان القذافي مسيطراً على طرابلس الغرب، والتقت - حينها - بقيادات الثورة الليبية، واطلعت عن كُتب على دعم دول مجلس التعاون الخليجي والدعم العربي والدولي وبالأخص الدور الريادي الذي قامت به الحكومة القطرية في إسناد الشعب الليبي الذي كان يتعرض إلى حملة إبادة على أيدي قوات القذافي.

مرة أخرى قطعت «الأخبار» آلاف الكيلومترات في الشهر الجاري لزيارة طرابلس الغرب، ولمست - ضمن ما لمست - أن هذه الثورة تختلف عما حدث في تونس التي خرج رئيسها زين العابدين بن علي دون عنف وتختلف عما حدث في مصر التي تنازل فيها الرئيس السابق حسني مبارك عن الحكم ولم يلجأ إلى قمع الشعب بالأسلحة الخفيفة والثقيلة كما هي الحالة الليبية!

أثناء جولتنا الميدانية في بنغازي في تحقيقنا السابق والذي نشرناه في حينه، وفي جولتنا الآن في طرابلس، عرفنا عن كُتب حجم الدمار والجرائم التي ارتكبتها كتائب القذافي ضد المدنيين العزل، فضلاً عن شهود

عيان نكروا لنا كيف قامت بعض كتائب بتعذيب المعارضين وحرق واغتصاب أهالي الثوار! واتساقاً مع ما سبق تفردت الثورة الليبية بأنها الوحيدة - حتى الآن - في الربيع العربي التي حظيت بدعم محلي تمثل في الثوار وعموم الشعب الليبي، وإقليمي تمثل في الدور الريادي لمجلس التعاون لدول الخليج العربي وللجامعة العربية التي طالبت المجتمع الدولي بحماية المدنيين، ومن ثم بقرار دولي صادر من الأمم المتحدة رقم «1973» ينص على حماية المدنيين من الإبادة الجماعية التي تقوم بها قوات القذافي. ولعل أبلغ وصف في هذا ما قاله أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني في كلمة ألقاها في مؤتمر «مساندة ليبيا الجديدة» الذي عقد في باريس: «أن التحول الذي جرى في ليبيا هو أولاً وقبل كل شيء تعبير عن إرادة الشعب الليبي، ولكن هذا التحول كان عسيراً على المواطنين الخارجين في تظاهرات شعبية سلمية جوبهوا بالسلاح!!» وأضاف الشيخ حمد: «فكان ان دافعوا عن أنفسهم ووجدنا أنفسنا أمام مفترق طرق ماذا نفعل، هل نتركهم يبادون أم نضطلع بمسؤولياتنا كعرب ومجتمع دولي؟ مؤكداً سموه: «أننا اتخذنا قرارنا بأن نوفر لهم الحماية ونحن ندرك حجم المسؤولية».

ومن هنا نجد أن دول مجلس التعاون الخليجي استوعبت باكراً ما يحدث على التراب الليبي فكان موقفها لا ينظر الى الخلف وغير متردد وهو ما يعكس

حجم الثقة الذي تتمتع به القيادة القطرية. وليس خافياً على أحد أن دولة قطر - التي كانت هي اللاعب الأبرز في ساحة التحرير الليبية - استمدت موقفها المتفرد من قراءتها الجيدة للمكون الليبي الذي يرتكز في تركيبته على أبناء القبائل، والتيارات الإسلامية والليبرالية والمعارضة الليبية المستقلة فحرصت على أن تقترن الأقوال بالأفعال طوال فترة الثورة الليبية التي انطلقت يوم 17 فبراير السابق. وكنتيجة طبيعية للموقف القطري الداعم للشعب الليبي أتى موقف شيوخ ووجهاء القبائل الليبية الذين توافدوا على الدوحة لتقديم الشكر والعرفان للقيادة القطرية. ولعل أبلغ وصف لتلك الزيارات جاء على لسان رئيس المجلس الانتقالي مصطفى عبدالجليل حين قال: «كان لزاماً على الليبيين بعد أن حققوا النصر الكامل وتحرير ليبيا من حكم القذافي أن يأتوا إلى الاخوة في دولة قطر وعلى رأسهم سمو الأمير الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني وولي عهده الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، مؤكداً أن زيارتهم جاءت لتعطي كل ذي حقه من الفضل والذي يعكس الموقف الشهم، والذي ينم عن نخوة عربية أصيلة، والذي اتخذته دولة قطر بالوقوف إلى جانب الشعب الليبي في اللحظات الأولى من ثورته المجيدة»، مشيراً إلى أن قطر انحازت في موقفها إلى الحق والعدل، وأضعة مصلحة الشعب الليبي فوق أي اعتبارات أخرى، وقال: «لقد أكدت لسمو الأمير الشيخ حمد أن ثورة الشعب الليبي لم يكن ليكتب لها

النجاح لولا الموقف النبيل الذي اتخذته قطر بوقوفها مع الليبيين على كل المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية والإنسانية والإعلامية ووفرت كل أسباب النجاح حتى يصل الشعب الليبي إلى اللحظة التي يمكن أن يعيش فيها بحرية وكرامة بعد الظلم الذي لاقاه على يد القذافي». إن ليبيا اليوم وبعد استكمال تحريرها تتطلع للحرية والأمن والممارسة السياسية الديمقراطية مع أخذ الحذر من الإفراط في التفاؤل لعدة أسباب أهمها أن الفئات التي تحالفت ضمن المجلس الوطني الانتقالي غير منسجمة فكرياً أو سياسياً، وبرزت الخلافات فيما بينها إزاء العديد من القضايا، وهذا يستلزم الإسراع بكتابة الدستور الذي يحدد هويته وفق إرادة الشعب الليبي، هذا بالإضافة إلى ضرورة جمع السلاح المنتشر وتشكيل جيش وطني يضم كل الثوار، وكذلك الإسراع بتشكيل لجنة «الحقيقة والمصالحة» لتحقيق عدالة انتقالية معقولة.

يبقى مستقبل ليبيا بعد مقتل القذافي وزوال نظامه مفتوحاً على جميع الاحتمالات. والنخب من الشعب الليبي على دراية واستيعاب لهذه الاحتمالات، وهذه النخب تعي تماماً أن القادم أصعب من الماضي، فالإطاحة بالطاغية القذافي هدف أجمع عليه الكل، أما بناء نظام جديد فهذا يستلزم مزيداً من الحكمة والصبر، وقد تختلف فيه وجهات النظر، إلا أن المهم في وضع الساحة الليبية الآن هو الحاجة لقيادة حكماة يمكنهم قيادة فئات الشعب وليس الانقياد لها.